

مدركات العقل الأخلاقية ونظرية الأمر الإلهي عند محمد حسين الطباطبائي.. تحليلٌ ونقدٌ

تاريخ تقديم البحث: ٢٠٢٥/١٠/٨

تاريخ قبول البحث: ٢٠٢٥/١٠/١٩

د. جعفر صادق الجزائري (*)

المفصليّة في النظرية الأخلاقية الفلسفية في دمج
بين التفسير الديني للأخلاق والإدراك العقلي
لها في إطار نظريته؟ كيف تعامل مع إشكالات
محورية من قبيل: ما هو مصدر الإلزام في القضايا
الأخلاقية؟ استحالة استنباط القضايا الأخلاقية
الممكنة من قضايا وجودية ضرورية (= هيوم)،
وكذلك إشكالية الاستثناء في قضايا الأخلاق،
فكيف تجاوز الطباطبائي هذه التساؤلات في
نظريته؟

الكلمات المفتاحية: الطباطبائي، نظرية الأمر
الإلهي، الإلزام الأخلاقي، العقل، القضايا
الأخلاقية، الفطرة.

الملخص

في هذا البحث نسعى لرصد دور العقل
الأخلاقي عند الفيلسوف والمفكر الديني المعاصر
محمد حسين الطباطبائي في إطار نظريته الدينية
التي تحسب على نظرية (الأمر الإلهي) في الأخلاق،
حيث يؤمن بأن مصدر الأخلاق هو الأمر الإلهي،
ونجده في الوقت نفسه يعطي العقل دوراً في
إدراكه للقضايا الأخلاقية. فالعقل الذي يؤمن به
الطباطبائي في بحوثه الفلسفية ظلّ حاضراً وأخذ
مكانته في إطار نظرية دينية أخلاقية يتبنّاها مفكر
ديني ومفسر قرآني.

السؤال الأساس الذي نستجليه في دراستنا
هذه: هل نجح الطباطبائي وتجاوز الإشكاليات

المقدّمة

تُعدّ مسألة العلاقة بين الدين والأخلاق من أعمق الإشكاليات الفلسفية التي شغلت المفكرين قديماً وحديثاً، وذلك لما تنطوي عليه من تساؤلات تتعلق بمصدر القيم، ومناط الإلزام، ودور العقل في إدراك الصواب والخطأ الأخلاقيين، وشرعية الربط بين الأوامر الدينية والحكم الأخلاقي. وقد تباينت الرؤى وتعدّدت الاتجاهات في الإجابة عن هذه الإشكالات، فمنها ما أسند مصدر الأخلاق إلى الطبيعة البشرية أو العقل، ومنها ما جعله منوطاً بالإرادة الإلهية، كما هو الحال في نظرية الأمر الإلهي التي مثّلت إحدى أقدم المحاولات لتأسيس الأخلاق على قاعدة دينية صرفة.

وفي أفق هذا الجدل الأخلاقي الفلسفي، تبرز شخصية الفيلسوف والمفكر الإسلامي المعاصر محمد حسين الطباطبائي (١٩٠٣-١٩٨١م)، بوصفه أحد أبرز الذين سعوا إلى بناء نظرية أخلاقية متماسكة تستوعب الميراث الديني وتستند إلى أسس عقلية وفلسفية. فقد تناول الطباطبائي في كتبه التفسيرية والفلسفية - وبخاصة في رسائله «و» أصول الفلسفة» و«الميزان في تفسير القرآن» - مسألة الأخلاق من زوايا متعدّدة، محاولاً رسم معالم رؤية أخلاقية تجمع بين الفهم العقلي والتأسيس الشرعي، وتقدّم بديلاً عن التصورات المادية أو النسبية المعاصرة.

وتنطلق هذه الدراسة من الإشكالية المركزية

الآتية: هل نجح الطباطبائي في تأسيس رؤية أخلاقية دينية عقلانية تتجاوز التناقض بين التفسير الإلهي للقيم الأخلاقية وإدراكنا لها بعقولنا؟ وبالطبع هذه الإشكالية تتفرّع منها مجموعة من الأسئلة التي نسعى إلى ملامستها، منها:

ما هو مصدر الإلزام الأخلاقي في نظرية الطباطبائي؟

كيف تعامل مع إشكالية "استحالة استنتاج القيم الأخلاقية من القضايا الوجودية" كما طرحها هيوم؟

ما حدود إدراك العقل للقيم في تصوّره؟

هل تمكّن الطباطبائي من بناء نسق متماسك ينسجم مع رؤيته العقائدية والفقهية والفلسفية والتفسيرية دون الوقوع في التناقض أو الغموض؟

وقد تعدّدت الآراء في تفسير نظرية الطباطبائي الأخلاقية، فيعتقد بعض الباحثين^٢، أنّ العلامة الطباطبائي لديه أكثر من نظرية في الأخلاق، بل بعض الباحثين يلمّح - وبعض يصرّح - بوجود تناقض لدى العلامة وعدم تطابق بين نظرياته إلى درجة التقاطع^٣، بل أوصلها بعض^٤ إلى أربع نظريات!

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم قراءة تحليلية نقدية متعمّقة في نظرية الطباطبائي، من خلال استكشاف دور مدركات العقل في بنية تصوّره الأخلاقي، ورصد مدى انسجامها مع نظرية الأمر

الطبائبي التفسيرية والعرفانية في قضايا الأخلاق.

المبحث الثالث: خاتمة مع مراجعة نقدية..

تمهيد

تُعدُّ مسألة العلاقة بين الدين والأخلاق من أعقد المسائل الفكرية وأشدّها إثارة للجدل، إذ حفلت عبر التاريخ برؤى متعددة، وتفسيرات متباينة، تنطلق كل منها من منطلقاتها المعرفية، والدينية، والوجودية، وغيرها. ولسنا هنا بصدد عرض هذه الاتجاهات وتفصيل حججها، فذلك مقام آخر يتطلّب بسطاً وتوثيقاً، وإنما نكتفي في هذا الموضوع بالإشارة إلى حقيقة هذا التعدد وتنوع المنطلقات، وبمقدار ما يتعلّق بالورقة البحثية هذه.

من بين أبرز هذه النظريات وأعمقها أثراً في الفكر الأخلاقي، تبرز نظريتان متقابلتان: الأولى: نظرية تبعية الأخلاق للدين، المعروفة بـ«نظرية الأمر الإلهي». وتُعدُّ هذه النظرية من أقدم الاتجاهات في فلسفة الأخلاق، إذ تؤسس لرؤية ترى أنّ معيار الحسن والقبح إنّما هو الإرادة الإلهية، وأن ما يلحق الأفعال الإنسانية من قيمة خلقية - إيجاباً أو سلباً - مرتين بأمر الله ونهيه. فكل ما أمر به الشرع فهو حسن، وكل ما نهى عنه فهو قبيح، ولا معنى للأخلاق خارج إطار الأمر الإلهي.

وليس هذا التصور قاصراً على ما تبناه المتكلمون الأشاعرة - رغم الجدل القائم في تفسير

الإلهي التي يتبناها، وبيان موقع الفطرة والعقل في إدراك الحسن والقبح ضمن منظومته، مع تسليط الضوء على مواطن القوّة ومكامن الإشكال في هذا البناء النظري.

وتتميّز هذه الدراسة، بحسب ما أمكن لنا متابعته، بمحاولة تقديم صياغة متكاملة وموحّدة لنظرية الطبائبي في الأخلاق، تُبعد عنها شبهة التناقض أو الازدواج في الرأي، من غير أن تتجاهل وجوه النقد الممكنة، بل تسعى إلى تحليلها وتقديم تقويم علمي لمواضعها.

المنهج المتبع في هذه الدراسة هو المنهج التحليلي النقدي، من خلال استقراء نصوص الطبائبي الفلسفية والتفسيرية، وتحليل بنيتها النظرية، وعرضها في ضوء الإشكالات الأخلاقية الكلاسيكية والمعاصرة، لا سيّما إشكالية الفصل بين «الوجودي» و«ما ينبغي»، ومصدر الإلزام الأخلاقي، وحدود العقل في إدراك القيمة.

وقد قُسم البحث إلى تمهيد وثلاث مطالب رئيسة وخاتمة:

التمهيد: الآراء في قضايا الأخلاق بين العقل والدين (نظرية الأمر الإلهي).

المبحث الأول: التحليل التفصيلي لرؤية الطبائبي الفلسفية لإدراكات العقل في قضايا الأخلاق.

المبحث الثاني: التحليل التفصيلي لرؤية

بالموقف الأخير لدى المعتزلة، فالحسن والقبح في الأفعال ذاتيان في نظر المعتزلة، وما يعنيه هذا، على وجه التحديد، هو أنّ العقل مدرك للقيم الأخلاقية لا مُشئاً لها. أنّ للقيم، إذن، وجوداً موضوعياً مستقلاً عن الوحي... الشرع مخبر لا مثبت. والمبادئ الأخلاقية باعتبارها مبادئ عقلية مستقلة منطقياً عن الأوامر والنواهي الإلهية. ولهذا السبب بالذات فإنّ المعرفة الأخلاقية مستقلة عن المعرفة الدينية.^(٦)

هذا التوجّه لدى التفكير العلماني، الذي يفصل بين الدين والأخلاق وبشكل مطلق، هو الحاكم على التفكير العلماني المعاصر برمته تقريباً، وفي كل مجالات المعرفة والسياسة وغيرها.

ويطرح أصحاب هذه النظرية عدة أدله لإثباتها، من جملتها الاختلاف في الموضوع بين الأخلاق والدين، فموضوع الدين - برأيهم - هو علاقة الإنسان بالله تعالى، وموضوع الأخلاق هو علاقة الإنسان بالإنسان. ولا يخفى أنّ هذه الحجّة تعتمد في محتواها على تعريف الدين.

ومن الحجج على ذلك أنّ الأخلاق تفرق عن الدين في الهدف، فالهدف من الدين هو تكامل الإنسان أو نيل الثواب والعقاب حسب التفسيرات والفلسفات المطروحة للدين، كما هو الحال في الهدف من الأخلاق يختلف بحسب الرؤية التي ينطلق منها أصحابها والتي هي بيان تشريعات لإدارة الحياة قد تكون معاييرها اللذة أو

موقفهم بدقّة - بل إن جذوره تمتدّ إلى أعماق أبعاد في تاريخ الفكر الإنساني، حيث طرح سقراط تساؤلاً شهيراً في أحد حواراته: «هل يكون الفعل صالحاً لأنه محبوب عند الآلهة، أم أن الآلهة تحبّه لأنه صالح؟»

وقد ظلّ هذا السؤال حاضراً في مختلف مراحل تطور الفكر الأخلاقي، وظهرت له أصداء في الديانات القديمة، وفي كتابات عدد من الفلاسفة والمفكرين عبر العصور، وصولاً إلى العصور الحديثة، حيث أعيد طرح النظرية بصور متعدّدة وتفسيرات متباينة، لكنها جميعاً تتمحور حول مركزية الإرادة الإلهية في تحديد القيمة الخلقية للأفعال.

النظرية الثانية: التباين بين الأخلاق والدين:

فهناك من يرى التباين بين ميداني الدين والأخلاق، والقطيعة الكاملة، والاستقلالية التامة لقضايا كل من الأخلاق والدين أحدهما عن الآخر، ويرى أنّ: «القول باستقلالية المعرفة الأخلاقية عن المعرفة اللاهوتية - عن الوحي - هو من السمات البارزة للفكر الكاثوليكي، بعامّة. إنّ المبادئ الأساسية للأخلاق، بناء على وجهة نظر القديس توما الأكويني، المفكر الأكثر أهمية وأثراً في الفكر الكاثوليكي اللاحق، هي مبادئ واضحة بذاتها. إنّها ترتبط بالعقل العملي (العقل الأخلاقي) مثلما ترتبط المبادئ الأولى بالعقل التأملي.»^(٥)

ثم يضيف الكاتب أعلاه: «نجد موقفاً شبيهاً

ويؤمن بالقطيعة ما بين قضايا الحقيقة وبين قضايا الأخلاقيات سيختار - بطبيعة الحال - مذهباً أخلاقياً مناوئاً أو مبتعداً عن كل جذر ديني. أمّا من لا يقبل هذه الإشكالية فيمكنه أن يؤسس الأخلاق وفق معطيات دينية وحيانية، لكن عليه في بادئ الأمر أن يجيب على هذا الإشكال ويحلّه منطقياً.

وهذه النظرية تمثل وتدعي موقفاً شاملاً ومتناسكاً من الناحية الأستمولوجيا في مواجهتها للدين من حيث طبيعة الدين وطبيعة العقل وطبيعة القيم وطبيعة السياسة... فهي تدعي: «أنّ الإنسان ليس فقط قادراً على أن ينظّم شؤون حياته الدنيوية باستقلال عن هذا الدين أو ذلك، بل إنه ملزم أيضاً أن يفعل هذا لاعتبارات فلسفية عديدة.. من هذه الاعتبارات ما هو أستمولوجي ويتعلّق بطبيعة المعرفة الدينية، على افتراض إمكانها»^(٧)

فهذا الفصل المهم - في الإجابة على التساؤل: هل يمكن استنتاج القضايا الأخلاقية من القضايا التي تقع خارج علم الأخلاق أو العكس؟ - وضع بحث الأخلاق والقيم - كما قلنا - أمام تحدّ منهجي دقيق وصارم، وفي مفترق طريق مهم. فالإجابة على السؤال تستدعي تبني اتجاه معرفي يفسّر من خلاله الإجابة بالنفسي أو الإثبات لهذا السؤال.

ولا بد من التذكير أنّ المراد بالاستنتاج الذي يستدل على استحالته هو ما يضيف على القضايا

السعادة أو الامتثال للواجب بما هو واجب.. لكن تبقى كل هذه الحجج جدلية أو فلسفية أقصى ما يمكن القول عنها، قابلة للأخذ والرد واستمرار الاحتجاج المتقابل..

لكن الحجّة الجديدة بالبحث هي (الحجّة المنطقية) أو المعرفة التي تقضي بأنّ القول بالارتباط بين المقولات الأخلاقية والدينية يواجه استحالة منطقية.

وتعدّ الإشارة إلى (استحالة ذلك منطقياً) من أقوى الحجج المنطقية على التقاطع والتباين بين الأخلاق والدين وعدم إمكانية الجمع بينهما، وتتبنى الاستقلالية التامة بين المعرفة الأخلاقية والمعرفة الدينية، وتعود حجّته وبشكل أساس إلى إشكالية هيوم (العتيدة) التي يعتمد عليها. وهذا واضح لمن تابع المنظرين لهذه الفكرة كعادل ضاهر في كتابه (الأسس الفلسفية للعلمانية) أو كتبه الأخرى. وأعني بإشكالية هيوم: مسألة عدم إمكانية استنتاج ما ينبغي أن يكون (= الأخلاق) مما هو كائن (= مثل الدين) وتمثل هذه الحجّة عند أصحابها دليلاً وبرهاناً منطقياً مهماً واضحاً.

فقد مثّلت هذه المسألة محوراً ومفترقاً أساسياً من محاور الافتراق في البحث الأخلاقي الغربي، حتى أضحى البحث في الأخلاق، ولدى كثير من الباحثين في الفكر الأخلاقي على تنوعهم، يدور مدار قدرته على الإجابة على هذا الإشكال مباشرة أو تجاوزه، فالذي يوافق على رأي هيوم

بحيث لا يقع تضاد في كلا الجانبين العقلي والديني، أعني أحكام العقل وأحكام الدين. وما هو نوعه ووجه الإلزام الأخلاقي وتعريفه حينها؟ هذا ما شرحه الطباطبائي في نظريته بتحليل طوّر فيه فكرة استلهمها من أستاذه في أبحاث أصول الفقه مع ما تراكم من آراء ونظريات فلسفية سابقة في هذا المضمار، فاعتبر هذه القضايا توافقات عقلائية لها واقع تنشأ منه وتؤثر فيه. واعتبر الإلزام نابع فيها بقوة إدراك العقل لضرورة الانسجام وضرورة الاجتماع والتكوين وجلب المنفعة ودفع الضرر، وكما سيأتي بيانه في نظريته. وذلك بانسجام أحكام الوجدان الأخلاقي (العقل الأخلاقي = الضمير = الفطرة) مع إلزاعات تشريعية صادرة من الوحي، وبتفصيل سنأتي على بيانه وإبراز أسسه.

المبحث الأول: الرؤية الفلسفية للمدركات العقلية الأخلاقية عند الطباطبائي

المطلب الأول: تحليل وتوضيح المدركات العقلية الأخلاقية فلسفياً

١- الفرق بين المدركات العقلية الحقيقي والاعتبارية والغاية منها:

يفرّق الطباطبائي بين ثبوتين للمدركات: "أحدهما: ثبوت حقيقي يترتب عليه الآثار، ولا ينقلب عمّا هو عليه. والثاني: ثبوت اعتباري، وهو الذي إذا قايسناه مع الموجود الحقيقي لم نجدّه، ممّا يترتب عليه الآثار من حيث هو كذلك، ونسمّي

الأخلاقية محرّكيتها (إلزامها) تجاه الأفعال وسلوك الإنسان، لكونها سترتبط منطقياً (بواسطة الحد الأوسط) بقضايا كائنة ضرورية (أنطولوجية) فيمكن أن تستمد منها ضرورة تحقّقها (= الإلزام). فنلاحظ أنّ عنصر الإلزام ومنشأه بات هو المعيار في تصنيف نوعية الأخلاق وطبيعة علاقتها بالدين (=الإله وصفاته) أو القضايا الوجودية.

ولذا نحن بحاجة أن نفحص رأي محمد حسين الطباطبائي مع هذا الإشكال ضمن رؤيته للقضايا الأخلاقية العقلية أو الدينية، وكيف عالج قضية هذا السؤال عند التعرض لبيان نظريته. فإنّ عدم حل هذا الإشكال والإجابة عليه بجواب مقنع ومتماسك منطقياً، سيمنعنا منهجياً - وبشكل مؤكّد - من الخوض في استكشاف نظرية أخلاقية دينية بشكل عام، أو مستمدة من القرآن والنصوص الدينية على وجه خاص، حيث سيكون الكلام وقتئذٍ مبني على مصادرة كبيرة تمثل انهيار الأساس المنطقي للموضوع برمته، والإبهام في مصدر الإلزام وطبيعته في القضية الأخلاقية حينئذٍ.

فمحمور الارتكاز في هذه النظرية: أنّ الإلزام الأخلاقي مصدره بشري وعقل الإنسان لا غير، ولكنه لا يمكن أن يكون الدين مصدره له، بسبب استحالة منطقية ومنهجية!

لكن الجدير بالاهتمام والمتابعة هو كيف يفلسف أصحاب الاتجاه الديني وجود الإلزام الأخلاقي العقلي ويبررونه منطقياً، وما هو دوره؟

وعدم ملاءمة القبيل الثاني لذلك، وهذا القسم من الحسن وما يقابله تابع للفعل الذي يتصف به من حيث ملاءمته لغرض الاجتماع فمن الأفعال ما حسنه دائمي ثابت إذا كان ملاءمته لغاية الاجتماع وغرضه كذلك كالعدل، ومنها ما قبحه كذلك كالظلم.

ومن الأفعال ما يختلف حاله بحسب الأحوال والأوقات والأمكنة أو المجتمعات فالضحك والدعابة حسن عند الخلان لا عند الأعاظم، وفي محافل السرور دون المأتم، ودون المساجد والمعابد، والزنا وشرب الخمر حسن عند الغربيين دون المسلمين.^(١١)

فلاحظ تفریقاً مهماً في كلام العلامة بين القيم الأساسية والتي تعتبر مرجعيات ثابتة تنسجم مع سعادة وكمال الإنسان، من جهة، وبين الحكم على الأفعال التي تقع في سياق الاجتماع الإنساني وممارسة الإنسان لحياته، من جهة أخرى. فهذه الأفعال يحكم عليها بأحكام بما يناسبها، فقد تتغير بحسب الزمان والمكان والظروف التي تحيط بالفعل.^(١٢)

ما يحمل عليه هذا الوجود بالأمر الاعتباري^(٨). ويجد العلامة أن كلا هذين النوعين من المدركات ضروري لحياة الإنسان. فبينما يكون المدرك الحقيقي منشأ الواقع والعقل إنما يصفه بإدراكه له.

ويكون منشأ وجود الأمر الاعتباري هو حاجة الإنسان لهذا الأمر الاعتباري لترتيب آثار عليه، وهذا الأمر هو الذي جبل عليه الإنسان بالفطرة، ففطرة الإنسان تقتضي اعتبار بعض الأمور الاعتبارية للوصول إلى غايات تخدم مصلحة الإنسان ونيله السعادة والكمال فإتباعها اضطر الإنسان إلى تصوّرها أو التصديق بها لحاجة الحياة، وابتغاء سعادة الوجود بالاجتماع والتمسك،^(٩) وعلى الرغم من كونها قضايا اعتبارية لكنها اعتبرت للتوصل بها إلى غرض حقيقي أو ما ينتهي بها إلى غرض حقيقي.^(١٠)

٢- القيم الأخلاقية وموقعها من المدركات العقلية:

وتعتبر القيم الأخلاقية بما تمثله من مرجعية أخلاقية يحتكم إليها ثابتة لا تتغير، ويدركها الإنسان بالفطرة، لكن الحكم على الأفعال كمصاديق لهذه القيم من الخير والصدق... يعتبر متغيراً بحسب الأحوال والأزمان " فالعدل حسن، والإحسان إلى مستحقه حسن، والتعليم والتربية والنصح وما أشبه ذلك في موارد حسنات، والظلم والعدوان وما أشبه ذلك سيئات قبيحة، لملاءمة القبيل الأول لسعادة الإنسان أو لتمتعه التام في ظرف اجتماعه

الناس إلى اجتنابه، لا لأن هذا الوصف نابع من الحقيقة الكونية المطلقة، بل لأنه يوافق انفعالنا السلبي تجاهه، وكل ذلك بما يلائم كمال الإنسان وسعادته التي يدركه بعقله وفطرته المجبول عليها لترتيب الأثر المنشود نحو كماله بهذا الاعتبار. وكما يصرح «الاعتبار كما قرع سمعك مرارا هو إعطاء حدّ شيء أو حكمه لشيء آخر لغرض ترتب آثار الحقائق عليه»^(١٤). فالقضايا الاعتبارية مجعولة لغرض حقيقي وإن كانت بذاتها اعتبارية.^(١٥) والإدراكات الاعتبارية: قضايا كاذبة - بنظرة واقعية - لكنها ذات أثر، والإدراكات الاعتبارية قضايا مجازية لها مطابق في عالم الوهم.^(١٦) وهي قد تكون رهن الإحساسات والأغراض، فما دامت موجودة فهي موجودة، وبذاتها تذهب، وتتغير تبعاً لتغيرها، والمقياس الوحيد الذي يحكم في الإدراكات الاعتبارية هو كونها لغوية أو عدم لغوية الاعتبار^(١٧)

٢- العلاقة الاستنتاجية بين المدركات الواقعية والمدركات الاعتبارية وإشكال دايفيد هيوم:

وكما بيّنا يرى العلامة الطباطبائي أن كثيراً من الأحكام الأخلاقية والاجتماعية لا تصدر عن إدراك مباشر للحقيقة الخارجية، بل هي (اعتبارات عقلائية) تنشأ من انفعال النفس وتأثرها، بحيث يُنقل وصف أو حدّ ينحصر شيئاً ما إلى شيء آخر، لا بدافع الضرورة المنطقية، وإنما بغرض إنتاج آثار عملية تتلاءم مع ذلك الانفعال. فالحكم على فعل بأنه «قبيح» أو «حسّن» ليس دائماً نتيجة مناقشة

المطلب الثاني: الأساس الفلسفي للمدركات الاعتبارية:

١- التمييز بين النظام الاعتباري والنظام الحقيقي بحسب الأساس الفلسفي: يرى العلامة الطباطبائي أن العقل لديه القدرة على إدراك نوعين من المدركات بشكل أساسي:

الأول: وهو المدركات الحقيقية: ويقصد بالمدركات الحقيقية هي التي يكشف عنها العقل ويكون لها واقع ثابت وراء هذا الكشف، وترتب الآثار الحقيقية على هذه المدركات الحقيقية ويحكمها النظام التكويني الواقعي وقوانيه كاستحالة اجتماع النقيضين أو ارتفاعهما والعلوية والمعلولية، ويجري فيها البرهان.^(١٣)

والثاني: المدركات الاعتبارية

حيث يرى الطباطبائي أن العقل يقوم بنشاط يكون أحياناً على نحو نقل تعريفاً أو وصفاً ينحصر شيئاً معيناً، ونمنحه لشيء آخر، ليس بدافع الحقيقة الموضوعية، وإنما بدافع انفعالي أو عاطفي. فنعتبره أنه كذلك كما لو: وصف شخص واعتبر بالشجاع كالأسد لأننا نحبه أو نتأثر به، حتى لو لم يكن فعلياً كذلك بالمعنى الدقيق. الغرض من هذا الإسناد هو إحداث آثار عملية على هذا الاعتبار لها دور في المجتمع أو على الفرد، بما يتفق مع تلك العوامل الانفعالية.

وهكذا مثلاً: إذا وصفنا عملاً معيناً بأنه «قبيح» أو «غير أخلاقي»، فإننا نسعى لدفع

برهان عقلي خالص، بل قد يكون بدافع ميل أو محبوبة أو نفور أو مبغوضية، بهدف دفع الناس إلى فعل أو ترك أمر معين.

يمكن عدّ هذه الرؤية تمثّل عند الطباطبائي في واقعها معالجة خاصة لإشكال دايفيد هيوم العويصة حول الانتقال من "الكائن" إلى "الواجب"، إذ لا يرى الطباطبائي هذا الانتقال ضرباً من القفز المنطقي فحسب، بل يعتبره نتاجاً لبنية ذهنية اجتماعية تجعل من الواقع مادةً لصياغة اعتبارات جديدة، يُقصد بها تنظيم الحياة وتحقيق السعادة ودفع الشقاء. وهكذا يصبح "الواجب" في هذه الحالة، ليس استنتاجاً مباشراً من الواقع، وإنما صورة اعتبارية تصنعها النفس العاقلة تحت تأثير حاجاتها وانفعالاتها، ثم تُضفي عليها صبغة الإلزام.^(١٨) والجدول أدناه يبيّن بحسب معايير أساسية الاختلاف بين الرؤيتين:

مقياس المقارنة	موقف دايفيد هيوم	موقف محمد حسين الطباطبائي
التعريف الأساسي للإشكال	يعتبر أن هناك قفزة غير مبررة من إلى إصدار (=كائن) وصف الواقع (=ما ينبغي أو الواجب حكم معياري من دون تبرير منطقي الأخلاقي) كافٍ.	يرى أن الانتقال من «الكائن» إلى «الواجب» ليس خطأً منطقيًا بحثًا، بل هو عملية اعتبارية عقلانية، حيث تُنقل أو صاف من الواقع إلى المجال الاعتباري بدافع انفعالات وحاجات عملية.
مصدر الأحكام المعيارية	ينفي أن الأحكام المعيارية يمكن اشتقاقها من الواقع وحده، ويؤكد أن مصدرها الانفعالات أو الميول وليس العقل المجرد.	يرى أن هناك أساساً واقعياً، لكن صياغة الواجب تتم عبر الاعتبار الذي يُنشئه العقل الاجتماعي لتحقيق أغراض عملية (مثل السعادة أو دفع الشقاء).
العلاقة بين الواقع والمعياري	يفصل بين الواقع والمعياري، ويرى أن الأحكام المعيارية منفصلة عن أوصاف الواقع ولا تنشأ منه بالضرورة.	يدمج بين الواقع والاعتبار، بحيث يكون الواقع مادة خام، والاعتبار صياغة إلزامية تُبنى عليه لتحقيق غايات حياتية.
مبرر الانتقال	يرفض أي انتقال إلا إذا بُرّر بمقدمات معيارية واضحة، وهو ما يراه غالباً غير ممكن.	يبرر الانتقال باعتباره ضرورة اجتماعية لتنظيم السلوك الإنساني، وليس مجرد استنتاج منطقي.
دور العقل والانفعال	يرى أن الانفعالات وحدها هي المحرك، وأن العقل خادم لها، وليس منشئاً مستقلاً للأحكام.	يرى أن الانفعالات والحاجات الحياتية محفز أساسي، لكن العقل يقوم بصياغتها ضمن نظام معياري منضبط.

المبحث الثاني: الرؤية الدينية والقرآنية للمدرجات الأخلاقية عند الطباطبائي:

١. المدرجات الأخلاقية بين الوحي وفطرة الإنسان:

يؤكد الطباطبائي على الربط بين الفطرة والدين في استيعاب القيم - الأخلاق كجزء من «الهداية التشريعية». يركز الطباطبائي في رؤيته القرآنية للنظام الأخلاقي على أمور أساسية تكون بمثابة العناصر المكونة لنظريته القرآنية، وإن لم يصرح بعناصر متكاملة للنظرية، لكن عرضه لها والوقوف عندها في توضيح البعد الأخلاقي لدى الإنسان، يوضح بشكل لا لبس فيه أن الطباطبائي يعتبرها أساساً لرؤيته الأخلاقية.

نجد الطباطبائي يفرق بين نوعين من الهداية التي يحتاج إليها الإنسان في حياته، وهما اللتان تقوم بهما حياته المادية والروحية معاً، وكلا هذين النوعين من الهداية له دور منفرد لكنه مكمل للآخر ومرتبطة به. الأول: الهداية التكوينية. والآخر الهداية التشريعية. ويؤكد على أن الهداية التي هي نوع إيدان وإعلام منه تعالى للإنسان تسمى (هداية فطرية)، وهي تنبئ بسبب نوع خلقته وما جهز به وجوده بإلهام من الله سبحانه على حق الاعتقاد وصالح العمل، قال تعالى: (وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا) (٢٠) ...

والنوع الثاني: (هداية قولية) من طريق الدعوة يبعث الأنبياء وإرسال الرسل وإنزال الكتب وتشريع الشرائع الإلهية. (٢١)

يتضح من المقارنة أن العلامة الطباطبائي لا يرفض مضمون الملاحظة التي أوردتها ديفيد هيوم بشأن الفجوة بين ما هو الواقع وما هو حكم معياري، غير أنه يعيد مقاربتها في إطار ما يطلق عليه بـ«الاعتبارات العقلانية». فالمعطى الواقعي يمثل - في نظره - المادة الأولية للحكم، في حين يقوم الاعتبار، بوصفه فعلاً عقلياً ذا طابع اجتماعي، بتحويل هذه المادة إلى صيغة إلزامية تهدف إلى تحقيق مقاصد عملية، مثل بلوغ السعادة ودفع الشقاء. ومن ثم، يدمج الطباطبائي بين البنية الواقعية للحكم الأخلاقي والأساس العملي له، بحيث يصبح الانتقال من «الكائن» إلى «الواجب» ضرورة حياتية تقتضيها متطلبات الوجود الإنساني، لا مجرد إشكال منطقي صرف. أمّا هيوم، فيستمر في تبني الفصل القاطع بينهما، مُرجعاً مصدر الثاني إلى الانفعال دون العقل، وهو ما يترك فجوة معيارية لا يمكن ردمها إلا بقبول مقدمات معيارية مستقلة. (١٩)

نظريته وفي استحكامها وسد الثغرات المتعددة،
يواجه تساؤلات في عملية النقد فهل يستطيع
بحث العلامة الإجابة والإقناع للقارئ وقتئذٍ؟

٢- في ضوء القرآن الغاية في الأخلاق تحدد
نوع الإلزام والبعث الأخلاقي:

يذكر العلامة الطباطبائي عند الحديث عن
(المسالك الأخلاقية) في تفسير الميزان في الجزء
الأول، والذي نفترض أنه من بدايات ما كتبه
(رحمه الله)، وجود ثلاث مسالك،^(٢٤) يميز بينها
بحسب الغايات المطلوبة والأهداف المنشودة
من الفعل، فيكون بحثه بشكل واضح وصريح
حول الغاية والهدف من وراء الفعل الأخلاقي.
والجانب الغائي هنا هو الذي يبين روح (الإلزام)
الذي يحكم القضية الأخلاقية في كل من النظريات
الثلاث التي يطرحها العلامة الطباطبائي.

فقد أسفر كلام العلامة وتحليله عن ثلاث
مسالك يفرزها بوضوح وتصريح منه، تختلف
بحسب الغايات التي ميّزها، ثم يختار منها المسلك
الثالث، وهو مسلك اختص به وبيّنه القرآن،
ويطلق عليه مسلك الأخلاق التوحيدية. أما
المسالك الثلاث فهي كما يلي:

المسلك الأول: مسلك الأخلاق الاجتماعية،
وهو مسلك الفلاسفة والماديين، وهو ذو نظرة
مادية وتكون الغاية في هذا المسلك غاية دنيوية.
قال العلامة الطباطبائي: "وهذا هو المسلك المعهود
الذي رتب عليه علم الأخلاق، والمأثور من بحث

ويعبر عن دور الفطرة في الهداية نحو الكمال في
مكان آخر قائلاً: "... هذا هو الوجوب الاعتباري
ومنشأه الضرورة الحقيقية. وكان هذا أول خديعة
خدعت بها الفطرة الإنسانية إياه لتتوصل بها إلى
الخير بالذات والكمال المطلق الحقيقي".^(٢٢)

فقد لعبت الفطرة في جانبها الذي أكد عليه
القرآن والنصوص الدينية دوراً مهماً وأساسياً في
النظرية الأخلاقية لدى العلامة الطباطبائي بشكل
عام، فشكّلت حلقة مهمة في حل بعض أهم
إشكالات الحكم الأخلاقي، كالحرية، والإلزام
الأخلاقي، وقوة التشخيص للخير والشر. فكانت
هي الخيار الحاسم ونقطة الارتكاز في النظرية في
كثير من المسائل.

هذه العنصر (الفطرة) وما له دور من تزويد
الإنسان ببوصلة إدراك مواطن الحسن وتحريك
الإنسان باتجاهها أو القبح في الأشياء وإبعاده
عنها، هو الذي ميّز رأي الطباطبائي عن النظريات
المادية التي تجعل البناء الأيدلوجي للأخلاق تابعاً
للمصالح المادية الخارجية، وبالتالي سينتج الإنسان
أخلاقه ودينه بحسب رغباته وحاجاته المتغيرة..
وهذه فذلّة قد تدفع الملاحظة التي نقلها الدكتور
سروش على رأي العلامة الطباطبائي حكاية عن
تلميذه الشيخ مرتضى مطهري، وتعتبر نقطة محورية
ومفصلية في فهم العلامة ونظريته.^(٢٣)

ومع هذا سيكون اعتياد العلامة الطباطبائي
على عنصر (كالفطرة) بما يلعبه من دور مهم في

اجتماعي أو أعراف متداولة، بل هي جزء من الهداية التشريعية التي بعث الله بها أنبياءه وأنزل بها كتبه، لتكون طريقاً لتزكية النفوس وتهذيبها، وتحقيق غاية إنسانية أسمى هي القرب من الله والفوز بالنعيم الأبدي. فالأساس المعرفي للأخلاق هنا يتكامل بين العقل والوحي: إذ يلتفت إلى الأحكام العقلية الكلية، لكنه يربطها بسنن الله الغيبية كالقضاء والقدر، ويكشف للإنسان عن المصير الأخروي لأعماله، فيرغبه بالسعادة ويدفعه عن الشقاء.

ومع أن الملاك الأخلاقي يظل قائماً على اعتدال قوى النفس واجتناب الإفراط والتفريط، إلا أن الدافع في هذا الطريق ليس نيل اللذة الحاضرة أو رضى المجتمع، بل بلوغ السعادة الحقيقية في الدار الآخرة. ومن هنا فإن التربية الأخلاقية لا تتحقق إلا عبر الارتقاء من مستوى الإدراك الوهمي والخيالي إلى مستوى الإدراك العقلي البرهاني، حيث تنكشف الفضائل والرذائل بواقعها الموضوعي، لا بما تمليه المشهورات أو العرفيات الاجتماعية. فالعقل الفردي المستنير بالوحي يغدو الحكم الحقيقي على الأفعال، أصدق وأوثق من العقل الجمعي المقيّد بالأعراف.

وهذا هو جوهر الرسالة التي اصطفها الأنبياء جميعاً، كما نصّ عليها القرآن الكريم في آيات كثيرة، حيث رسموا للإنسان خريطة وجوده منذ النشأة الأولى، مروراً بمحطات حياته الدنيا، وصولاً إلى المصير الأخروي الذي يتحدد بنوعية عمله

الأقدمين من يونان وغيرهم فيه..

ولم يستعمل القرآن هذا المسلك الذي بناؤه على انتخاب الممدوح عند عامة الناس عن المذموم عندهم، والأخذ بما يستحسنه الاجتماع وترك ما يستقبحه، نعم ربنا جرى عليه كلامه تعالى فيما يرجع بالحقيقة إلى ثواب أخروي أو عقاب أخروي^(٢٥)، بمعنى أن هذه القضايا المادية المستهدفة والمديح من قبل العقلاء قد يتوافق مع ما دعاه الله تعالى في تعاليمه الدينية، ويكون ممّا يتوافق مع وقوع الثواب والأجر الأخروي عليه فلا ضير في اجتماع ذلك. لكن المنظور من لدن الفاعل والغاية القصوى المنشودة هي تحسين العقلاء لفعله وتجنّب ذمهم له.

المسلك الثاني: مسلك التكاليف الدينية وهو مسلك الغاية الأخروية، حيث تستهدف الأخلاق الثواب وتجنّب العقاب الأخروي.

يبرز هنا تمايز جوهري بين هذا المسلك القرآني - النبوي وبين المسلك العقلي - الإنساني المحض. فالمسلك الأول (الإنساني المادي) يجعل من الإنسان مبدأً وغايةً في آن واحد، إذ يستمد معاييره من العقل البشري وحده، ويقيس سعادته بما يراه حسناً أو قبيحاً في إطار دنيوي محدود. أما المسلك القرآني، فهو أوسع أفقاً وأعمق جذراً، إذ يستند إلى الوحي بوصفه كشافاً إلهياً يتجاوز حدود الإدراك البشري، ويجعل من السعادة الأخروية غاية عليا تتخطى حدود الحياة الفانية إلى دار البقاء.

في هذا المسلك، الأخلاق ليست مجرد توافق

العبودي، وإيثار جانب الربّ على جانب العبد،
ومن المعلوم أنّ الحبّ والوَلَهَ والتَّيْمَ ربّما يدل
الإنسان المحبّ على أمورٍ لا يستصوبه العقل
الاجتماعي الذي هو ملاك الأخلاق الاجتماعية،
أو الفهم العام العادي الذي هو أساس التكليف
العامّة الدينية، فللعقل أحكام، وللحبّ
أحكام^(٢٦)

قد يقال: إنّ الإنسان شاء أو أبى لا بدّ من
قصد وغاية لأفعاله في جلب منفعة أو دفع مضرة،
لكن هنا في هذا المسلك لا يكون المحور للعمل هو
كسب النفع أو دفع الضرر، لأنّ العبد هنا يصل
- حسب الافتراض - إلى مقام لا يرى لوجوده
استقلالية ليكون له غاية في جلب النفع لنفسه أو
دفع الضرر عنها، بل سيكون أساس ومحور حركته
[= الإلزام] هو مقام الشوق والمعرفة الإلهية.
فيكون هدفه هو المحبوب الله تعالى، ولا يوجد
دوافع أو أي أهداف لها قيمة قبالة، لأنّه اطلع
وأراكَ حقيقة وقيمة نفسه في هذا الوجود في مقام
الخالق والمحبوب فيستحيل عليه أن يقدم على فعل
لغاية نفسية وهو لا يرى لنفسه شأنًا من الشأن ولا
غاية له إلا كسب رضوان الله ورضا المحبوب يقول
العلامة:

”وها هنا مسلك ثالث مخصوص بالقرآن
الكريم لا يوجد في شيء مما نقل إلينا من الكتب
السمائية، وتعاليم الأنبياء الماضين سلام الله
عليهم أجمعين، ولا في المعارف المأثورة من الحكماء
الإلهيين، وهو تربية الإنسان وصفا وعلما باستعمال

واختياره. ومن أجل ذلك دعت الرسالات إلى
التزكية والتهذيب، ليتهيأ الإنسان لمقام القرب
من الله، ويتمتع بنعيم الجنان، ويتنزّه عن عذاب
النيران.

**المسلك الثالث: الأخلاق التوحيدية أخلاق
الحب والعبودية، وهو المسلك الذي اختص القرآن
ببَيانهِ والتأكيد عليه حيث تكون الغاية فيه (رضوان
الله تعالى).**

فهذا مسلك وطريق ثالث لتهذيب النفس
وإصلاح الأخلاق، وعلى حد تعبير العلامة
الطباطبائي فإنّ هذا المسلك من مختصات القرآن
الكريم ولا تجده في غير تعاليمه. ويعتمد على
فهم هذه النكتة، ألا وهي: أن يصل الإنسان
بنفسه إلى مقام العبودية لله (عبدًا لله) وتكون كل
حركاته وسكناته بدافع رضوان الله تعالى لا غير.
فهنا - فضلاً عن أنّه لا يعنى بالمنفعة الدنيوية أو
بتحسينات الآخرين وآراءهم - سوف لا يكون
همّه الثواب الأخرى ولا النجاة من العقاب.
سيكون همّه الوحيد جلب وتحقيق رضوان الحق
تعالى والوصول لمقام العبودية، وحالة من الحبّ
بين الخالق والمخلوق: ”وقد أهدى هذا المسلك إلى
الاجتماع الإنساني جمًّا غفيراً من العباد الصالحين،
والعلماء الربانيين، والأولياء المقربين رجالاً ونساءً،
وكفى بذلك شرفاً للدين.

على أنّ هذا المسلك ربّما يفترق عن المسلكين
الآخرين بحسب النتائج، فإنّ بناء على الحبّ

من البين جداً هنا أن الجمع بين (مدركات اعتبارية) الغاية منها تحقيق مصلحة الإنسان (=الحيثية الأولى عند الطباطبائي لتكوّن الاعترافات) ستلتقي بشكل طبيعي، مدفوع من واقع الإلهام والفطرة التي غرست مسبقاً في الإنسان، مع غاية قصوى وحبّ معتمل نحو الخالق الأوحى بما يمثله من كمال للغايات، وكمال لكل المصالح التي يريدها الإنسان (أخلاق الحب والتوحيد). ولا تضرّ مراتب المصلحة، ودرجات الغايات التي كان ينشدها هذا الإنسان، والتي سار بها الإنسان في مختلف الأزمنة، ما دامت الغاية الأخيرة واحدة، والشعاع قادم من مصدر كامل واحد، والآلة التي كانت ترصده عينها وإن اعترتها بحسب ظروف الزمان والمكان ضبابية أو تشويش ما، لكنّه لا يغير من جوهرها المزروع في فطرتها، والذي هداه الله له (إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ) (٢٨) وجعله يسير نحو الله، الهدف الأسمى ويكسح لغرض الوصول (يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَى رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلَاقِيهِ) (٢٩)، وإن اختلفت مراحل إدراك الإنسان لنورها وجوهرها المتقد في باطنه.

علوم ومعارف لا يبقى معها موضوع الرذائل، وبعبارة أخرى إزالة الأوصاف الرذيلة بالرفع لا بالدفع... إلخ (٢٧)

والعنصر الفاعل في هذا المسلك والذي تستمد الأخلاق عنصر الإلزام والالتزام لتطبيق المنظومة والتشريعات الأخلاقية - والإلزام جوهر الأخلاق - هو طبيعة العلاقة بين العبد وخالقه، فلما كانت الغاية من وجود الأخلاق بوجه عام حث الإنسان لتبيل السعادة وقيادة المجتمع نحو كماله وسعادته، كان الإيمان بفكرة التوحيد والإيمان بأن لهذا المجتمع والكون خالقاً واحداً، يعبده الناس ويرتبطن معه برباط الحب والشوق، كفيلاً أن يجعل من الإنسان العارف بمقامه وبخالقه وقتئذٍ، مطيعاً وملتزماً ومن المحال أن يعصي هذا الخالق المحبوب أو يخالفه في أوامره أو يرتكب نواهيه وهو بين يديه وحاضر في مملكته، فتكون الأخلاق - أخلاق الحب والتوحيد - رادعاً قوياً وملزماً فاعلاً للالتزام بالتوصيات التي يريدها هذا المحبوب الواحد.

فيجتمع في عنصر (الحب) الجذب والتوجّه للكمال المطلقة، ومبادئ كل خير وصلاح بكمالها الأعلى، حيث سيدرك هذا الإنسان، وبأبى مرتبة من وعيه وإدراكه نحو تحقيق مصلحته، أنّ هذه المصلحة والغاية التي ينشدها وإن أدركها بمستويات مختلفة لكنّ مصدر إشعاعها واحد، والهدف واحد لا أكثر.

الخاتمة

٢- التمييز بين الإدراكات الأخلاقية العقلية

والأحكام الشرعية: فحاول الطبائبي التمييز بوضوح بين المدركات الأخلاقية والقضايا الشرعية في نصوصه.^(٣٢) بخلاف بعض الباحثين الذين مازجوا بين القضايا الأخلاقية والأحكام الشرعية كالدكتور محمد عبد الله دراز في كتابه دستور الأخلاق في القرآن. هذه الفرز بين نوع الأحكام الأخلاقية والقضايا الأخرى الحقيقية يعتبر تقدماً منهجياً خصوصاً إذا ما نظر له في الحقبة الزمنية التي صدر فيها في بداية القرن العشرين.

ملاحظات نقدية على النظرية

تواجه أطروحة العلامة الطبائبي تساؤلات عدة ينشأ بعضها بسبب غياب الطرح الموحد لنظرية متكاملة. وينشأ بعضها الآخر من عدم القدرة على التبرير المنهجي أو المنطقي لبعض مفاصل النظرية.. وقد سعينا أن يكون طرحنا لنظرية العلامة واضحاً يبرز مفاصل النظرية الأخلاقية، وهنا سنركز على بعض الجوانب والملاحظات الأساسية التي يمكن أن تطرح على بنية نظرية العلامة للأخلاق القرآنية:

عدم طرح نظرية واضحة العناصر: المتابع لطرح العلامة الطبائبي يرى أنه على الرغم من منهجيته العقلية الدقيقة لكن بحثه وطرحه لقضايا نظرية الأخلاقية لم يكن ذا محور خاص بموضوع النظرية الأخلاقية بشكل مفصل وخاص بها، بل كان موزعاً على مجموعة بحوث وفي كتب متعددة له. بل حتى كتاب الميزان الذي هو موضع دراسات

ترتكز رؤية العلامة الطبائبي على أساس جوهري في بنائها، يعتبر أن كل موجودات الكون وأفعالها هي مخلوقات لله تعالى، وبالتالي أفعالها وأفكارها وإدراكاتها هي مما يقع تحت سلطانه تعالى. فالإنسان يسير في حياته لتحقيق السعادة والكمال الذي خلقه الله تعالى لأجل نبيله وتحقيقه.

فالتكاليف الشرعية (الأحكام) هي التي تقوده بهذا الاتجاه، وما يدركه الإنسان من قضايا عقلية أخلاقية أخرى (اعتبارات فرضها عليه الاجتماع الإنساني) إنما هي ترشحات فطرته التي أودعه الله تعالى في نفسه وغرسها داخله، لتكون هادية له إذا ما استمع لها ولم يعصها أو يعدمها بزلاته وذنوبه (إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا نَشَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا)^(٣٠)، (وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا، فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا)^(٣١).. وسنعرض هنا أهم مميزات نظرية الطبائبي أولاً، ثم نتبعها ببعض الملاحظات التي رصدتها دراستنا حول رؤيته وبحوثه التي تناولت الفلسفة الأخلاقية.

ومن مميزات رؤيته الأخلاقية:

١- الريادة في التنظير للفكر الأخلاقي على المستوى الإسلامي، فهو من أوائل من اعتنى بالبحث الأخلاقي الإسلامي من المعاصرين، وحاول صياغة النظرية الأخلاقية ذات الطابع الديني.

أخرى. وعلى فرض أن اتباع العقل ورد فيه حث أو ترخيص، فهذا لا يجعل الأحكام العقلية أحكاماً إلهية (=شرعية)، لأن أحكام العقل تبقى خاضعة لقانون ومصدرية العقل ولا تنسب إلى الله تعالى. أما إذا قلنا أن أحكام العقل هي (وحي باطني)، وهي هداية إلهية على لسان العقل، فهذا يذكرنا بمقولة القديس اكليمنديس الإسكندري (توفي ٢١٥م) الذي كان يسعى للتوفيق بين الفلسفة اليونانية واللاهوت المسيحي، حيث كان يرى أن الله خاطب اليهود بالوحي والكتاب، وخاطب اليونانيين في عقولهم وفلسفتهم!^(٣٤)

وكذلك نرى أن اعتماد الطباطبائي على فكرة (الفطرة) بالمعنى الذي شرحه الذي يشتمل على (الهداية الباطنية) المغروسة في الإنسان يشبه إلى حد كبير فكرة المتصوفة عن الإنسان الكامل.^{٣٥} فالتصوفة يؤمنون بأن الإنسان لديه سعي نحو تحقيق الإنسان الكامل الموجود في داخله والتي تمثل صفات الله تعالى (=خلق آدم على صورته)^(٣٦) هذه الصفات التي تمكّن النبي محمد (ص) من تفعيلها والوصول بها نحو الكمال الذي يدلنا على قدرتنا كبشر بلوغ هذه الغايات وذلك الهدف أو وجوب السعي لنيل أكبر قدر من هذا الكمال على الأقل.

وهذه الفكرة ليست بعيدة كما قلنا عن فكرة أفلاطون عن (المثل)، فالتأثير الفلسفي واضح في الفكرة داخل آراء الطباطبائي في الأخلاق، لأننا إذا رجعنا إلى ظواهر القرآن نجد حياضاً تجاه

تفسيرية معمّقة عن الآيات القرآنية، والذي يفترض أن يعرض وجهة نظر قرآنية متكاملة، يعاني الباحث فيه من تجميع كل الأفكار التي يريد حول نظرية متكاملة، فإنك ستجد بعض الكلام في المجلد الأول، ثم تنتم الكلام والطرح تأتيك في جزء آخر ربما هو الجزء العشرون!

ولم يأت بنظريته بشكل مفصل على غرار ما نجده في دراسة الدكتور دراز (دستور الأخلاق في القرآن) من خلال عناصر واضحة قابلة للرصد المباشر، بل إن تفريق هذه الآراء في أماكن متعددة أثار أفهاماً خاطئة لنظرية الطباطبائي اعتبر بسببها متناقضاً في كتبه وليس ذا منهج موحد في رؤيته للأخلاق.^(٣٣) فكرة (الفطرة) و(الهداية الإلهية الباطنية): فقد اعتبر (الفطرة) وعنصر (الهداية الإلهية الباطنية) للإنسان فكرة جوهرية في نظريته، واعتماده عليها جعلها تظهر مركزيتها بامتياز، وتكون نواة لنظريته الأخلاقية. ومن خلالها استطاع التوفيق بين قضايا العقل وقضايا الدين في انسجام ومنطقية داخل رؤيته الأخلاقية الدينية.

لكن الالتزام بأن أحكام العقل هي هداية إلهية يعتبر نوع من المصادرة بقاعدة تدخل الإله التشريعي والتكويني في هداية الإنسان، ويعدّ تصويماً لمرجعية العقل بشكل مطلق، وذلك على الرغم مما يواجهه العقل في تكوينه خلال تجربته في الحياة إلى حين ينضج، حيث سيمر بتجارب مختلفة وتربية متنوعة تشكّل قدراته وقوانينه وقناعاته التي يرى العالم من خلالها، والتي تختلف من بيئة إلى

عدم وضوح معيارية الحكم العقلاني بالتحسين والتقيح: الإلزام عند العلامة ذا منشأ وضرورة يفرضها الاجتماع البشري وغاياته، وهذه الضرورة تنشأ من حاجات آنية مدركة بشكل حسي، مصالح ومنافع، ودرء مفساد. فكيف يمكن التوفيق بين ذلك وبين جعل الأخلاق ذات غايات توحيدية هدفها رضوان الله والدخول في طاعته وعبوديته؟! فما هو مصدر الإلزام حينئذ؟ وحتى المصادر على ذلك: بأن الفطرة البشرية تحمل روح الطاعة والانقياد لله وبالتالي تحقيق غايات الاجتماع هو تحقيق لغايات الفطرة التي زرعها الله في صميم الإنسان، والتي ستوصله لسعادة النهائية.

أقول: فحتى هذا الكلام لا يمكن الموافقة عليه، لأن النظر للإلزام الأخلاقي تجاه كل فعل خارجي تكون على حدة، كعلاقة تفاعلية تولد الالتزام والإلزام له بأداء هذا الفعل الأخلاقي... أمّا توقف هذا الإدراك على فهم ورؤية متكاملة وناضجة فسيكون متأخر زماناً جداً، وخاضع لمصادر كثيرة لا يمكن التمسك بها منطقياً وواقعياً. ولا يتوفر عليها الجميع.

أضف لذلك أن هذا يجعل الإلزام الأخلاقي حكراً على من يؤمن بالنظرية التوحيدية وحسب ولا يمكن لغيره من العقول من إدراك الإلزام الأخلاقي وهذا لا يمكن الموافقة عليه بتاتا.

تكون المشهورات العقلائية: القضايا الأخلاقية التي آمن بها العلامة الطباطبائي وجعل

كون الإنسان مشتمل على الكمالات من عدمه، نعم القرآن يؤكد أن الإنسان هُدي إلى (القدرة) و(الطريق) لتشخيص الخير والشر في حياته، ولم تذكر الآيات أن الإنسان الكامل موجود فيه (إنّنا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا).

هذا، على أن العلامة الطباطبائي يقول شارحاً ما تواجهه الفطرة من تحدّيات: "فلا الإنسان انصرف في حين من أحيان حياته عن حكم الاستخدام، ولا استخدامه لم يؤد إلى الاجتماع وقضى بحياة فردية، ولا اجتماعه المكون خلا عن الاختلاف، ولا الاختلاف ارتفع بغير قوانين اجتماعية، ولا أن فطرته وعقله الذي يعدّه عقلاً سليماً قدّرت على وضع قوانين تقطع منابت الاختلاف وتقلع مادة الفساد، وناهيك في ذلك: ما تشاهده من جريان الحوادث الاجتماعية، وما هو نصب عينيك من انحطاط الأخلاق وفساد عالم الإنسانية، والحروب المهلكة للحرح والنسل، والمقاتل المبيدة للملايين بعد الملايين من الناس، وسلطان التحكم ونفوذ الاستعباد في نفوس البشر وأعراضهم وأمواهم في هذا القرن الذي يسمى عصر المدنية والرقى والثقافة والعلم، فما ظنك بالقرن الخالية، أعصار الجهل والظلمة؟"^(٣٧)

فيقرر العلامة أن الفطرة لم تستطع النجاح في حسم مادة الاختلاف وتعيين الأخلاقي من غيره، فكيف لنا أن نضعها معياراً لتحديد الحكم الأخلاقي أو القضية الأخلاقية الخيرة؟ ونميز ما هو قبيح مما هو حسن عن طريق عقل الإنسان أو فطرته؟

تناه هذه القضايا، هل هو بمستوى واحد في جميع القضايا مع علمنا باختلاف موضوعاتها؟ وهل هو بمستوى واحد في الموضوع الواحد عند مختلف الناس مع اختلاف العقول وطبيعة الإدراك للمصلحة الفردية أو النوعية التي تستوجب العمل بهذا الإلزام؟ فهل يمكن أن يتنازل بعض العقلاء عن الحكم الأخلاقي لضعف في إدراكهم لحقيقة هذا الإلزام بسبب نقص في كمال أنفسهم وعدم إدراكهم لما يستلزمه من مصلحة أدرکها غيرهم بنحو أشد وأكثر تأكيداً؟ ونحن بدورنا لانقبح أفعالهم لذلك السبب؟! هل يا ترى هذا التفاوت في درجات الإلزام مبرر في القضايا الأخلاقية في إطار الموضوع الأخلاقي الواحد؟!

تعتمد فكرة العلامة على فكرة (الحب) ومفهوم (التوحيد = الأخلاق التوحيدية) ومن الواضح أن هذه الأفكار تعتبر أفكاراً مركبة في المنظومة الدينية، وتأتي في وقت متأخر من إدراك القضايا الشرعية والعمل وفقاً لها، وإدراك القضايا الأخلاقية والالتزام بها.. وحينئذ كيف يمكن التوفيق بوضع معيار للالتزام الديني يأتي متأخراً رتبة عنه؟

ما هو المقصود بمفهوم (الحب) لله تعالى؟ هل هو المعنى العاطفي الوجداني؟؟ بالتأكيد ليس الموضوع هنا انجذاباً عاطفياً، بل هو أنسب أن يكون بمعنى معرفة واحترام (= تقوى) للساحة الإلهية، وحينئذ سيعود التساؤل عن ضابطة هذه التقوى ومحدداتها وهو ما سيكون متأخر رتبة عن الالتزام الديني بالتعاليم الإلهية.

مصدرها مشهورات عقلائية، تواجه صعوبات وتساؤلات عدة: هل هذه القضايا توجد دفعة واحدة لدى الإنسان أم من خلال تجربته الخاصة (لكل إنسان على حدة)؟ فإنها إذا كانت تظهر دفعة ويعلم بها الإنسان أصبحت حينئذٍ مدركات للعقل النظري وليس للعقل العملي، وإذا كانت حصيلة تجربة الإنسان هي التي توفر له هذه التوافقات العقلائية، فهذا أولاً خلاف ما نجده في واقعنا من كونها منجزة ومتوافق عليها مسبقاً. وثانياً: ما هو نوع هذه القضايا قبل أن تكتمل عملية التوافق العقلائية؟ وما هو منشؤها؟ وهل يلزم الإنسان المنشئ لها العمل والجري وفقاً لها قبل أن تتم وتنضج عملية التوافق عند كل العقلاء وتصبح مشهورة عقلائية؟ وما هو المبرر المنطقي لحقائيتها عندئذٍ؟

ثم هل لكل جيل توافقاته العقلائية؟ أم أنّ الأجيال اللاحقة تتلاقها كقضايا منجزة مدركة للعقل النظري؟

من الواضح أننا نواجه صعوبة في تفسير هذا المدركات وإعطائها حقانية تتناسب مع ما فرض له من دور في سياسة حياة الإنسان وتنظيم أمور حياته وإيصاله لكمال، فمثل هذه القضايا في الحالة هذه تفتقد الحقانية في الجري وفقاً لها والعمل طبقاً.

لو سلّمنا منشأ قضايا الأخلاق بالتوافق العقلائي، سنسأل عن طبيعة هذا الإلزام الذي

- تحقيق: صباح الربيعي، الناشر: الباقيات - قم ط ١،
١٤٢٨ هـ، ص ٣٠٥.
- (٩) الطباطبائي، محمد حسين، مجموعة رسائل، رسالة
التركيب، رسالة الاعتبارات (ضمن مجموعة رسائل)،
تحقيق: صباح الربيعي، الناشر: الباقيات - قم ط ١،
١٤٢٨ هـ، ص ٣٤٧.
- (١٠) الطباطبائي التبريزي، محمد حسين، حاشية الكفاية،
الناشر: (بنياد علمي وفكري علامه طباطبائي) بالتعاون
مع (نايشگاه ونشر كتاب). ج ١، ص ٧.
- (١١) الطباطبائي، الميزان في تفسير القرآن: محمد حسين بن
محمد بن محمد حسين الحسيني الطباطبائي التبريزي،
ناشر: مكتب النشر الإسلامي - قم، الطبعة وتاريخ
النشر: الخامسة - ١٤١٧ هـ، ج ٥، ص: ٩ - ١٥.
- (١٢) الطباطبائي التبريزي، محمد حسين، حاشية الكفاية،
الناشر: (بنياد علمي وفكري علامه طباطبائي) بالتعاون
مع (نايشگاه ونشر كتاب). ج ١، ص ٧. ص ٩٧.
- (١٣) الطباطبائي، محمد حسين، مجموعة رسائل، رسالة
التركيب، رسالة الاعتبارات (ضمن مجموعة رسائل)،
تحقيق: صباح الربيعي، الناشر: الباقيات - قم ط ١،
١٤٢٨ هـ، ص ٣٠٧.
- (١٤) الطباطبائي، التبريزي، محمد حسين، حاشية الكفاية،
الناشر: (بنياد علمي وفكري علامه طباطبائي) بالتعاون
مع (نايشگاه ونشر كتاب) ج ١، ص ٦٣.
- (١٥) المصدر السابق: ج ١، ص ٧
- (١٦) الطباطبائي، محمد حسين، أصول الفلسفة والمنهج
الواقعي، تعليق مرتضى مطهري، تحرير: عمار أبو
رغيف، مؤسسة أم القرى للتحقيق والنشر - قم، ط ١،
ج ١ (ذو الحجة - ١٤١٨ هـ)، ج ١، ص ٥١٢ - ٥١٧
- (١٧) المصدر السابق: ج ١، ص ٥١٩، ٥٣٢ - ٥٣٣.
- (١٨) المصدر السابق: ١٤١٨، ج ١، ص ٥٢٤.
- (١٩) احمدى حسين، و محمد كريمى، بررسى مسأله بايد و

هذه النظرية استبعدت الأشخاص الذين لا
يملكون وعياً دينياً من الحصول على قيم أخلاقية
بالشكل الذي يفهمه العلامة الطباطبائي، وهذا
يشكل مصادراً كبيرة في الحوار مع الآخر. على
الرغم من أن القضايا الأخلاقية تشكل أرضية
مشتركة في الحوار وتقريب الآراء.

الهوامش

(Endnotes)

- (١) الدكتور جعفر صادق الجزائري، كلية الإمام الكاظم
(ع) للعلوم الإسلامية الجامعة ٩ lecbasra@iku.edu.iq
- (٢) الأصفهاني، محمد نصر، المباني الأخلاقي عند العلامة
الطباطبائي (بالفارسية = مباني اخلاقي علامه
طباطبائي)، مجلة الأخلاق، العدد ١١.
- (٣) أبو رغيف، الحكمة العملية (دراسات في النظرية
وآثارها التطبيقية)، النجف - مركز رعاية الدراسات
الجادة، ط ١، قم دار الفقه ١٤٢٣ هـ. ١٢٩
- (٤) أصفهاني، محمد نصر، تعدد النظريات الأخلاقية عند
العلامة (بالفارسية = تكثر در آراء اخلاقي علامه
طباطبائي)، مجلة فلسفة وكلام، إصدار اصفهان، شتاء
١٣٨٣ هـ. ش. عدد ١٤٠٤. ٢١ - ٤٥
- (٥) ضاهر، عادل، الأسس الفلسفية للعلمانية، بيروت - دار
الساقى، ط ٢، ١٩٩٨، ١٩٢.
- (٦) ضاهر، عادل، الأسس الفلسفية للعلمانية، بيروت - دار
الساقى، ط ٢، ١٩٩٨، ١٩٢.
- (٧) ضاهر، عادل، الأسس الفلسفية للعلمانية، بيروت - دار
الساقى، ط ٢، ١٩٩٨، ص ٦.
- (٨) الطباطبائي، محمد حسين، مجموعة رسائل، رسالة
التركيب، رسالة الاعتبارات (ضمن مجموعة رسائل)،

- (٣٣) أبو رغيف، عمار، الأسس العقلية، دراسة في المنطلقات العقلية للبحث في علم الأصول - السيد عمار أبو رغيف، نشر بهار، سنة ١٤٢٥، ج ١، ١٣٠
- (٣٤) حيدر، شمول الشريعة، ط ١، دار روافد ٢٠١٨، ص ٣٨
- (٣٥) عبد الرحمن، الإنسان الكامل في الإسلام، وكالة المطبوعات - الكويت، ط ٢، ١٩٧٦، ص ٦٥
- (٣٦) المجلسي، محمد باقر، بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، دار إحياء التراث - بيروت - لبنان بلا، ط ٣ المقفحة، ج ٤، ١١
- (٣٧) الطباطبائي، محمد حسين، الميزان في تفسير القرآن، ناشر: مكتب النشر الإسلامي - قم، الطبعة وتاريخ النشر: الخامسة ج ٢، ١٣٢
- هست در دیدگاه علامه طباطبائي (ره)، مجله جاويدان خرد، دوره ١٥، شماره ٣٤، ص ٥-٢٤.
- (٢٠) سورة الشمس: ٧-٨.
- (٢١) الطباطبائي، الميزان في تفسير القرآن: محمد حسين بن محمد بن محمد حسين الحسنيني الطباطبائي التبريزي، ناشر: مكتب النشر الإسلامي - قم، الطبعة وتاريخ النشر: الخامسة - ١٤١٧ هـ، ج ٢٠، ص: ١٢٣ - ١٢٤
- (٢٢) الطباطبائي، محمد حسين، مجموعة رسائل، رسالة التركيب، رسالة الاعتبار (ضمن مجموعة رسائل)، تحقيق: صباح الربيعي، الناشر: الباقيات - قم ط ١، ١٤٢٨ هـ، ص ٣٤٧
- (٢٣) أبو رغيف، الحكمة العملية (دراسات في النظرية وأثارها التطبيقية)، النجف - مركز رعاية الدراسات الجادة، ط ١، قم دار الفقه ١٤٢٣ هـ. ٣٣٩-٣٥٧
- (٢٤) الطباطبائي، الميزان في تفسير القرآن: محمد حسين بن محمد بن محمد حسين الحسنيني الطباطبائي التبريزي، ناشر: مكتب النشر الإسلامي - قم، الطبعة وتاريخ النشر: الخامسة - ١٤١٧ هـ، ج ١، ٣٥٦
- (٢٥) المصدر السابق: ج ١، ٣٥٦
- (٢٦) المصدر السابق: ج ١، ٣٦١
- (٢٧) المصدر السابق: ج ١، ٣٥٨
- (٢٨) سورة الإنسان: ٣.
- (٢٩) سورة الانشقاق: ٦.
- (٣٠) سورة الإنسان: ٣.
- (٣١) سورة الشمس: ٨.
- (٣٢) أميد، الدكتور مسعود، العلامة الطباطبائي وعلم الأخلاق، ضمن (محمد حسين الطباطبائي مفسراً وفيلسوفاً دراسات في فكره ومنهجه، مجموعة مؤلفين)، تعريب عباس صافي، نشر مركز الحضارة للفكر والإصلاح في العالم الإسلامي، ط ١، بيروت، ٢٠١٢.

المصادر

القرآن الكريم

- الطباطبائي التبريزي، محمد حسين، حاشية الكفاية، الناشر: (بنياد علمي وفكري علامه طباطبائي) بالتعاون مع (نايشگاه ونشر كتاب).
- الطباطبائي، الميزان في تفسير القرآن: محمد حسين بن محمد بن محمد حسين الحسن الطباطبائي التبريزي، ناشر: مكتب النشر الإسلامي - قم، الطبعة وتاريخ النشر: الخامسة - ١٤١٧ هـ
- الطباطبائي، محمد حسين، أصول الفلسفة والمنهج الواقعي، تعليق مرتضى مطهري، تعريب: عمار أبو رغيغ، مؤسسة أم القرى للتحقيق والنشر - قم، ط ١، ج ١ (ذو الحجة - ١٤١٨ هـ)، ج ٢ و ٣ (شوال - ١٤٢١ هـ).
- الطباطبائي، محمد حسين، مجموعة رسائل، رسالة التركيب، رسالة الاعتبار (ضمن مجموعة رسائل)، تحقيق: صباح الربيعي، الناشر: الباقيات - قم ط ١، ١٤٢٨ هـ
- المجلسي، بحار الأنوار، دار إحياء التراث - بيروت - لبنان، بلا، ط ٣ المنقحة
- أبو رغيغ، الحكمة العملية (دراسات في النظرية وآثارها التطبيقية)، النجف - مركز رعاية الدراسات الجادة، ط ١، قم دار الفقه ١٤٢٣ هـ.
- الأصفهاني، محمد نصر، المباني الأخلاقي عند العلامة الطباطبائي (بالفارسية = مباني اخلاقي علامه طباطبائي)، مجلة الأخلاق، العدد ١١.
- الأصفهاني، محمد نصر، تعدد النظريات الأخلاقية عند العلامة (بالفارسية = تكثر در آراء اخلاقي علامه طباطبائي)، مجلة فلسفة وكلام، إصدار اصفهان، شتاء ١٣٨٣ هـ. ش. عدد ١٤.
- أميد، الدكتور مسعود، العلامة الطباطبائي وعلم الأخلاق، ضمن (محمد حسين الطباطبائي مفسراً وفيلسوفاً دراسات في فكره ومنهجه، مجموعة مؤلفين)، تعريب عباس صافي، نشر مركز الحضارة للفكر والإصلاح في العالم الإسلامي، ط ١، بيروت، ٢٠١٢.
- بدوي، عبد الرحمن، الإنسان الكامل في الإسلام، وكالة المطبوعات - الكويت، ط ٢، ١٩٧٦.
- حبّ الله، حيدر، شمول الشريعة، ط ١، دار روافد ٢٠١٨.
- حسين احمدى و محمد كريمى، بررسى مسأله بايد و هستى در ديدگاه علامه طباطبائى (ره)، مجله جاويدان خرد، دوره ١٥، شماره ٣٤، ص ٥-٢٤.
- سروش، الدكتور عبد الكريم في دراسة مقارنة للإدراكات الاعتبارية، بحث منشور ضمن كتاب (تفرج صنع) باللغة الفارسية، ص ٣٥٣-٣٥٤. (عن الأسس العقلية: دراسة في المنطلقات العقلية للبحث في علم الأصول، السيد عمار أبو رغيغ، ص ١٢٩).
- ضاهر، عادل، الأسس الفلسفية للعلمانية، بيروت - دار الساقى، ط ٢، ١٩٩٨.

Moral Cognition and the Divine Command Theory in the Thought of Muḥammad Ḥussein al-Ṭabāṭabā'ī: Analysis and Critique

Dr. Jaafar Sadiq Al-Jazaeri

Abstract:

This study aims to investigate the role of moral cognition (*mudrakāt al-‘aql al-akhlāqiyya*) in the contemporary philosopher and religious thinker Muḥammad Ḥusayn al-Ṭabāṭabā'ī's ethical thought, which may be situated within the paradigm of the Divine Command Theory. While affirming the divine command as the ultimate source of morality, al-Ṭabāṭabā'ī nonetheless assigns reason a significant role in apprehending moral propositions. The rational faculty that is central to his philosophical investigations remains active in his ethical writings, occupying an essential place within a religious–ethical framework developed by a philosopher and Qur'ānic exegete.

The main question this research seeks to address is: Did al-Ṭabāṭabā'ī succeed in resolving the central dilemmas of moral philosophy by integrating the religious grounding of ethics with rational moral cognition? How did he engage with key challenges such as the source of moral obligation, the problem of deriving normative moral propositions from necessary ontological ones (as articulated by Hume), and the issue of exceptions in moral reasoning? To what extent was he able to overcome these challenges in his theory?

Keywords: al-Ṭabāṭabā'ī; Divine Command Theory; moral obligation; reason; moral propositions; *fiṭra* (innate disposition).

